العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

شبهة فساد تحوم حول شراء قطر فندق ريتز لندن

نزاع قضائي بين ورثة مالكي الفندق يكشف خفايا الصفقة المثيرة للجدل

أزاحت القضايا المفتوحة أمام إحدى المحاكم البريطانية بين ورثة أغنى العائلات في المملكة المتحدة جزءا بسيطا من صفقة مشبوهة حول استحواذ أحد المقربين من الأسرة الحاكمة في قطر على فندق ريتز الفاخر في لندن بنصف سعره رغم تقديم صندوق سدرا كابيتال السعودي عرضا مغريا لشراء الفندق.

عملية «تلاعب» مالي مكشوفة

لندن - كشفت وثائق تتعلق بنزاع قضائي بين طرفين ينتميان إلى واحدة من أغنى العائلات البريطانية عن استحواذ صهر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني على فندق ريتز الفاخر في لندن بنصف قيمته، ما أثار الجدل حول إمكانية وجود شبهة فساد في العملية.

وذكرت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني أن الوثائق تظهر أن المالك الجديد للفندق هو رجل الأعمال القطري عبدالهادي مانع الهاجري (40 عاما)، وهو شقيق زوجة أمير قطر.

ويمتلك الهاجري عقارات في العديد من دول العالم، تتضمن قصر ميامي الواقع بمدينة إسطنبول، وهو أغلى عقار في تركيا، والذي تبلغ قيمته حوالي 50 مليون دولار، وفق التقديرات.

> **1.3**
> مليار جنيه إسترليني قيمة العرض الذي قدمه صندوق سدرا كابيتال السعودي لشراء الفندق

ويقول خبراء المال والأعمال إنّ هذه الشبهات يمكن أن تجرّ سلسلة أطول من القضايا خارج المملكة المتحدة وفي العديد من بلدان الغرب، حيث توجد لقطر أنشطة مالية كثيرا ما تحف بها شبهات تلاعب ومحاولات للقفز على القوانين باستخدام الكم الهائل من الأموال المتأتية من بيع الغاز.

وتم الكشف عن هذه الصفقة الأربعاء الماضي خلال محاكمة في لندن، حيث بيع الفندق الذي كان محل نزاع بين ورثة عائلة الأخوين التوأم فريدريك وديفيد باركلي بنحو 800 مليون جنيه إسترليني في شهر مارس الماضي.

واللافت في الأمر أن صندوق سدرا كابيتال السعودي قدم عرضا مغريا يفوق القيمة التي بيع بها الفندق، والذي افتتح في حي مايفير في لندن عام 1906.

وأشارت الوثائق القضائية إلى أن الصندوق السعودي عرض حوالي 1.3 مليار جنيه إسترليني للاستحواذ على فندق ريتز، وهو ما أثار جدلا حول الطبيعة القانونية، التي تم فيها إتمام هذه الصفقة رغم أن لندن تعتبر من أغلى مناطق العالم من حيث قيمة العقارات.

ونقلت بلومبرغ عن رئيس المحكمة البريطانية أن هذا الأمر يخلّف العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى أجوبة لمعرفة حقيقة تفاصيل العملية.

وعملية التقاضي بين الأسر البريطانية تبدو شائكة ومعقدة، حيث تعود التفاصيل إلى سنوات خلت، فقد اشترى التوأم فريدريك وديفيد باركلي الفندق مقابل 75 مليون جنيه إسترليني في 1995.

وقد قرر الأخوان، اللذان يمتلكان صحيفة تلغراف البريطانية الشهيرة، تسليم إدارة أعمالهما التجارية إلى أبنائهما، غير أنهم أصبحوا يخوضون صراعا عائليا علنيا أمام المحاكم الآن.

ووفق بلومبرغ يقاضي فريدريك باركلي وابنته أماندا أربعة من أقاربهم بعد أن اكتشف فريدريك أن ابن أخيه أليستير سجل محادثاته مع أماندا في الفندق. وكان الاثنان يتحدثان عن عمليات الاستحواذ على الأصول التجارية بالإضافة إلى هيكل المجموعة وتمويلها.

وتزامن تاريخ التسجيلات مع مواعيد أجرى فيها الطرفان مفاوضات منفصلة بشأن بيع فندق ريتز الفاخر، الذي يعد من أهم أصول شركة باركليز.

وقال هيفين ريس محامي فريدريك وأماندا أن كل من أليستير وإيدان وهوارد وأندرو باركلي وجميعهم من جانب ديفيد من العائلة، علموا عن محادثات فريدريك مع سدرا كابيتال، وهو ما أثار حفيظتهم.

ورغم العرض الكبير المقدم من سدرا كابيتال إلا أن الأطراف التابعة لديفيد من العائلة باعت الفندق للمستثمر القطري بنصف السعر.

وما يزيد من غموض القضية رغم أن خيوطها تبدو واضحة المعالم أن المتحدث باسم الشركة القابضة لأصول باركلي في المملكة المتحدة رفض التعليق على الأمر.

كما رفض المتحدث باسم فريدريك وأماندا باركلي التعليق خلال جلسة الاستماع. ولم تستجب سدرا كذلك بالنظر إلى تشابك الأصول بين أسرة الأخوين باركلي.

وكان فريدريك باركلي قد قال في شهر مارس الماضي إنه تلقى عروضا منافسة تزيد عن مليار جنيه إسترليني وهدد باتخاذ إجراء قانوني إذا بيع الفندق بسعر أقل.

ونقلت بلومبرغ عن المحامي ريس قوله إن "فريدريك باركلي يواجه الآن خيانة أبناء شقيقه، بالإضافة إلى كونه أبا شاهد المعاملة السيئة لابنته من جانب أبناء عمومتها".

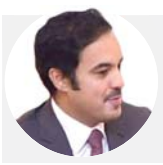
رجل الأعمال القطري عبدالهادي مانع الهاجري استحوذ على الفندق بنصف قيمته

ولقطر تاريخ طويل في اصطياد الصفقات المشبوهة وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة فضائح الأسرة الحاكمة بسبب تدخلها في العديد من عمليات البيع والشراء عن طريق تقديم الرشاوى.

وكان مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا قد وجه في فبراير 2018 اتهامات لبنك باركليز بتقديم مساعدة مالية لا يجيزها القانون إلى مستثمرين قطريين، لتواجه ذراع العمليات التابعة للبنك الاتهام نفسه الذي وجهه المكتب إلى الشركة القابضة للبنك في يونيو 2017.

ومَثُل في يناير 2019 أبرزُ مصرفيين يواجهون اتهامات جنائية في بريطانيا عن تصرفاتهم أثناء الأزمة المالية العالمية، أمام هيئة محلفين في لندن في محاكمة تتعلّق بقضية على صلة بقطر وتحديدا رئيس وزرائها الأسبق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي يعتقد أنّه ورّط هؤلاء المصرفيين بعملية "تلاعب" مالي خطرة.

وواجه جون فارلي الرئيس التنفيذي السابق لبنك باركليز وثلاثة مصرفيين كانوا في السابق زملاء له، اتهامات بشأن تعاملات مع مستثمرين قطريين لتدبير عمليات ضخ للأموال سمحت للبنك بتجاوز الأزمة قبل عشر سنوات.

واستثمرت قطر القابضة، وهي جزء من صندوق الثروة السيادي جهاز قطر للاستثمار، وتشالنجر، وهي شركة استثمار تابعة لرئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، نحو ستة مليارات جنيه إسترليني في البنك.

مصر تنزلق في منحدر تآكل احتياطاتها النقدية

تعكس أحدث المؤشرات حول تسارع تبخر احتياطات مصر من العملة الصعبة حجم التحديات أمام السلطات نتيجة تأثر الأنشطة الاقتصادية بأزمة الوباء خاصة بعد أن قطعت الحكومة شوطا كبيرا في طريق تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

القاهرة - أظهرت بيانات حديثة نشرها البنك المركزي المصري أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي تراجعت بنهاية الشهر الماضي مع استمرار تداعيات أزمة فايروس كورونا.

وذكر المركزي في بيان أن رصيد الاحتياطي النقدي بلغ حوالي 37 مليار دولار في أبريل، مقابل نحو 40.12 مليار دولار قبل شهر.

وأوضح أنه استخدم نحو 3.1 مليار دولار في تغطية احتياجات السوق من النقد الأجنبي لضمان استيراد السلع الإستراتيجية وسداد الالتزامات الخاصة بالدين الخارجي للدولة، وكذلك خروج بعض المستثمرين من خلال آلية المركزي لتحويل أموال المستثمرين الأجانب.

وهذا هو التراجع الثاني على التوالي في الاحتياطي المصري، الذي انخفض بـ5.4 مليار دولار في مارس الماضي.

وكان الاحتياطي النقدي في مصر يتخذ اتجاها تصاعديا منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكم في العام 2014، حتى وصل إلى أعلى رصيد في تاريخه خلال فبراير الماضي، عندى مستوى 45.5 مليار دولار.

واعتبر الخبير الاقتصادي وليد جاب الله، أن انخفاض الاحتياطي النقدي مؤشر صعب جدا، لكنه أشار إلى أن هذا الانخفاض لا يحدث في مصر فقط وإنما على مستوى العالم كله.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية لجاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، قوله إن "هذا الانخفاض حدث بسبب تباطؤ حركة العمل والإنتاج بفعل أزمة فايروس كورونا".

ولفت إلى أن الحكومة تحاول أن تخفف الضغط على الاحتياطي النقدي عبر طلب الحصول على خط ائتمان من صندوق النقد.

ويجمع محللون على أن ارتفاع الاحتياطات النقدية رهين بعودة القطاعات إلى النشاط مجددا لأن الاقتصاد المصري لن يتحمل لفترة أطول خاصة بعد أن تبخرت خلال شهري مارس وأبريل قرابة 8.5 مليار دولار.

وأشاروا إلى أنه في حال استمر هذا النزيف للأشهر المقبلة فإن القاهرة ستجد نفسها مضطرة إلى القيام بتدابير عاجلة ربما تكون أقسى من السابق.

ومن المقرر أن يجتمع مجلس مديري صندوق النقد الاثنين المقبل للنظر في طلب مصر الحصول على القرض بموجب برنامج أداة التمويل السريع.

وسرعت تداعيات الوباء للشهر الثاني على التوالي من عمليات التخارج لاستثمارات الصناديق المالية الأجنبية من السوق المحلية خلال أبريل الماضي، وإن كانت بوتيرة أقل من مارس، الذي شهد ذروة تخارج المحافظ الاستثمارية.

وأظهرت البيانات أن المستثمرين الأجانب باعوا خلال مارس الماضي، ما يعادل 149.3 مليار جنيه (9.5 مليار دولار) من أذون الخزانة، بما يزيد على نصف حيازاتهم.

وتأثرت تدفقات النقد الأجنبي سلبا جراء التوقف شبه التام للنشاط السياحي منذ منتصف مارس. ووفقا لأرقام المركزي، درت السياحة 13 مليار دولار على مصر خلال العام الماضي، فضلا عن تحويلات المغتربين بنحو 26.8 مليار دولار.

حملة لبنان على التجارة السوداء للعملة تلهب سعر الدولار

حملت الحملة اللبنانية ضد تجار السوق السوداء للعملة في طياتها الكثير من الرسائل للمتلاعبين بالليرة نتيجة الضغوط التي تعيشها البلاد، والتي جعلت من مشكلة شح السيولة أمرا واقعا تسبب في شل تعاملات المواطنين، لكن يبدو أن العملية جاءت بنتائج عكسية.

بيروت - اعتبر اقتصاديون أن تحركات السلطات اللبنانية المتعلقة بتوقيف نقيب الصرافين محمود مراد تشكل ضربة لكل المتلاعبين بسعر صرف العملة المحلية، رغم أن الخطوة ألهبت سعر الدولار.

ويأتي اعتقال مراد في سياق حملة انطلقت قبل أسبوعين ضد العاملين في السوق الموازية على خلفية الانهيار المتسارع لسعر صرف الليرة أمام الدولار الأميركي.

وقال مصدر لوكالة الصحافة الفرنسية الجمعة إنه "جرى توقيف نقيب الصرافين بناء على إشارة من النائب العام المالي جراء شراء الصرافين للدولار بأسعار مرتفعة جدا، ما يؤدي إلى مضاربات قوية على الليرة اللبنانية والتلاعب فيها"، مؤكدا أن التحقيق معه لا يزال مستمرا.

وأشار المصدر، الذي لم يكشف عن هويته، إلى أنه "خلال الأسبوعين الماضيين جرى توقيف نحو 50 صرافا، وقع المرخصون منهم تعهدات بعدم التلاعب بالدولار وتم إطلاق سراحهم، فيما أحيل غير المرخصين إلى قضاة عدة للتحقيق".

وتتعرض العملة المنكوبة للمزيد من الضغط في ظل إجراءات العزل العام في لبنان بسبب فايروس كورونا، حيث تمنع البنوك الحصول على الدولار الشحيح بالفعل وهو ما يتسبب في زيادة تكلفة الواردات التي يعتمد عليها البلد المثقل بالديون.

ومنذ الصيف، ظهرت في لبنان للمرة الأولى منذ عقود سوق موازية، انخفضت فيها قيمة العملة المحلية تدريجيا، فيما سعر الصرف الرسمي ما زال مثبتا على 1507.

القضاء يوقف نقيب الصرافين محمود مراد على خلفية الانهيار المتسارع لليرة

وأمام الانهيار المتسارع، طلب مصرف لبنان المركزي نهاية الشهر الماضي من الصرافين بألا يتخطى سعر بيع الدولار 3200 ليرة. إلا أنه منذ ذلك الحين سجّلت الليرة انخفاضا غير مسبوق في قيمتها لتتخطى الجمعة عتبة 4100 ليرة مقابل الدولار في السوق السوداء.

ويرى خبراء أن الخطوة تبدو غير كافية إذا لم ترافقها إجراءات أكثر قسوة للحفاظ على قيمة الليرة وفق السعر الرسمي نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها اللبنانيون.

وتشهد البلاد منذ أشهر أسوأ انهيار اقتصادي في تاريخها الحديث مع نقص حاد في السيولة وتراجع كبير في الاحتياطات الأجنبية.

ومنذ سبتمبر الماضي، تفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال. وفاقم انتشار الوباء من الأزمة بعدما امتنعت المصارف عن تزويد زبائنها بالدولار تماما.

وكان المركزي قد طلب الشهر الماضي من المصارف تسديد سحوبات الزبائن من ودائعهم بالدولار بالليرة اللبنانية. وقد حددت المصارف سعر الصرف لديها بثلاثة آلاف ليرة.

وقال أحد الصرافين لوكالة الصحافة الفرنسية "نضطر إلى شراء الدولار من السوق السوداء لأننا بحاجة إلى تأمين الدولار يوميا للتجار وخصوصا تجار المواد الغذائية واللحوم كون مصرف لبنان والمصارف لا تؤمن الدولار، وبالتالي لا يوجد دولار سوى في السوق السوداء".

وأقرّت الحكومة الأسبوع الماضي خطة إصلاحية تقدمت على أساسها بطلب إلى صندوق النقد لمساعدة لبنان على الخروج من دوامة انهيار اقتصادي متسارع جعل قرابة نصف السكان تحت خط الفقر.

وتعتمد الخطة، وفق وزير المالية غازي وزني، "سياسة سعر الصرف المرن في المرحلة المقبلة بشكل متدرج ومدروس".

وسبق وأن طالبت الحكومات والمؤسسات الأجنبية لبنان دائما بسن إصلاحات طال إرجاؤها للحد من الهدر والفساد الحكومي قبل منح حكومة بيروت المثقلة بالدين أيّ دعم مالي جديد.